في خضمّ ربيع شعوب المنطقة
ماذا عن سؤال تحرّر المرأة؟

□سارة طالب السهيل ×
□شيرزاد عادل اليزيدي×

تحرر المرأة شرط لتحرر المجتمعات

شكلت الخطوة التي أقدم عليها رئيس فرنسا الجديد فرانسوا هولاند عبر تشكيل حكومة مناصفة بين النساء والرجال بواقع ١٧ وزيرا و١٧ وزيرة حدثا تأسيسيا غير مسبوق وخطوة كبرى حتى بمقاييس أعرق الديموقراطيات للشروع في مساواة عادلة ومتكافئة بين الرجل والمرأة ،إذ تقتصر حصة النساء عادة على وزيرة أو أكثر حتى في حكومات المجتمعات المتقدمة المنفتحة ما يفسر تقدمية وتاريخية هذه الخطوة الفرنسية الثورية الجريئة.

ومع هذه المبادرة – الحدث التي قد تشكل نموذجا في مختلف بلدان العالم المتوثبة نحو المستقبل يمكن القول إن الحكومة الاشتراكية الديموقراطية في فرنسا خطت خطوة جبارة نحو تحقيق المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في مختلف مضامير الاجتماع وبخاصة الاجتماع السياسي ذلك أن كل الحديث عن التطور والمدنية والحضارة والديموقراطية يبقى منقوصا ونظريا أكثر منه عمليا عندما لا تتمثل المرأة بما هي نصف المجتمع في هياكل السلطة والدولة ومؤسساتهما ،فمساواة المرأة بالرجل ينبغي أن تكون مناصفة كما هي الحال مع تشكيلة الحكومة الفرنسية التي هي سابقة قد تؤسس لتقليد أو حتى ربما لتشريع ينص على ضرورة أن تكون الحكومات الفرنسية المقبلة ملزمة بمبدأ المناصفة بين الرجال والنساء .

ولعله في غمار الثورات والانتفاضات العاصفة بالمنطقة يتم إلى حد كبير إهمال محورية وأولوية تحررالمرأة في سياق انتشال مجتمعاتنا ودولنا من مهاوي الاستبداد والتخلف ،بل الأنكى محاولة الالتفاف على بعض المكاسب الجزئية المتحققة للمرأة في بعض البلدان العربية كتونس مثلا على وقع صعود التيارات الإسلامية واستفادتها من حال الموات والقحط السياسيين العاصفة باجتماعات منطقتنا بعد طول استبداد وتجويف لمقدرات وقابليات الإبداع والتطور المجتمعي والسياسي ،وهنا فإن تحرر المرأة وتمكينها هما شرطان شارطان لأي عملية تحول ديموقراطي بنيوية تبتغيها مجتمعاتنا ،فتهميش المرأة وضعف مشاركتها في زمن التغيير والتحول العاصف الذي نعيشه إنما يعكسان إيغالا في الممارسة الاستبدادية السلطوية والذكورية التي لطالما ابتليت بها مجتمعاتنا المحكومة بطغاة لطالما أرهبوا شعوبهم وتسلطوا عليها تحت دعاوى الفحولة والرجولة والفروسية .أو لم يكن يتشدق جلاد العراق صدام بكونه فارس العرب وسيفهم وغيرها من نعوت أسبغت عليه وقس على ذلك . فقضية المرأة يجب أن تكون على رأس سلم أولويات التغيير في منطقتنا المنكوبة ومجرد الحديث الشعاراتي وبعض التشريعات الهامشية التي تلامس قشور عملية تمكين المرأة وليس لبها ماعاد يلبي الحاجة الماسة إلى إنجاز تحرر جذري للنساء في عالمنا العربي والإسلامي لا سيما وأن لهن دورا مشهودا في موجة الحراك الانتفاضي على الاستبداد العاصفة بالمنطقة العربية الإسلامية، فمثلا في المناطق الكردية من سوريا تتصدر المرأة المشهد الثوري هناك وتلعب دورا محوريا في فعاليات الثورة على النظام البعثي ويومياتها حتى أنها وللمرة الأولى في التاريخ السياسي في كردستان سوريا وصلت إلى تبوُّء قيادة أحد أكبر الأحزاب الناشطة حزب الاتحاد الديموقراطي pyd فضلا عن تمثلها عن مجلس الشعب لغربي كردستان بعضوين في الهيئة الكردية العليا في سوريا المنبثقة عن إعلان هولير (أربيل) بين مجلس الشعب والمجلس الوطني الكردي .

ورغم التحسن النسبي الطفيف في أحوال المرأة وأوضاعها في مختلف بلدان المنطقة وإن بتفاوت من بلد إلى آخر ،ففي العراق مثلا تشكل نسبة النساء في البرلمان ٢٥ في المئة أما في برلمان إقليم كردستان فتصل النسبة إلى ٣٠ في المئة .وبعد المؤتمر الأخير للاتحاد الوطني الكردستاني وهو الحزب الاشتراكي الديموقراطي حاز العنصر النسوي نسبة أكثر من ٢٠ في المئة في قيادة الحزب .ومع أن مثل هذه التطورات مهمة ومبشرة بمستقبل أفضل للمرأة وتاليا للمجتمع ككل لا بد من تطويرها والبناء عليها رغم أخذنا بالاعتبار فارق التطورالمجتمعي السياسي بيننا وبين المجتمعات الأوروبية الغربية التي قطعت أشواطا طويلة على طريق الدمقرطة ومأسسة مشاركة المرأة ومساواتها مع الرجل إلا أنه لتحسنا غير كاف بما يواكب الإيقاع السريع الذي يجب أن تتسم به صيرورة تحرر المرأة وتمكينها في مجتمعات ذكورية متخلفة لن تخرج من شرانق الاستبداد والظلام المخيمة عليها منذ قرون وقرون ما لم تشرع في إطلاق عملية تحرر ناجز للمرأة ومساواتها التامة والمطلقة مع الرجل بما يتيح لنا الإقلاع نحو فضاءات المستقبل .

فالمرأة العربية والشرقية عامة تعاني ميراث قمع طويل من الظلم والإجحاف يمتد لقرون في معاناة مديدة قد تختلف حدتها من بلد لآخر ومن بيئة لأخرى مما يرتبط بعوامل الدين والعادات والتقاليد. ورغم المستجدات التي حدثت في العصرالحديث من تقدم مادي وقيمي وتطور تكنولوجي ودخولنا عصر النت والسماوات المفتوحة وثورة المعلومات الهائلة وبروز قيم كونية عابرة للحدود كالمساواة والحرية والتعددية ... إلا أن ذلك لم يخفف معاناة المرأة بين ظهرانينا وصراعها الدائم مع الرجل ومطالبتها بحقوقها . في ظل مجتمعات ذكورية أعطت التفوق والقوامة للرجل على المرأة بل إن المقاربة السائدة في معظم مجتمعاتنا قائمة على نظرة دونية للمرأة بوصفها تابعة للرجل وليس لها الحق تاليا في المطالبة بأي حق من الحقوق التي كفلتها لها كافة الشرائع السماوية والوضعية .

التميز الاستعلائي على المرأة الذي أعطاه الرجل لنفسه مرجعه الجنس والاختلاف البيولوجي بين الجنسين لا أكثر وهو تمييز لا علمي ممقوت ومرفوض بكافة صوره بل هو تمييز عنصري مخالف حتى لما أراده الله في كافة الأديان السماوية سواء التوراة أو الإنجيل أو الإسلام .وللأسف رغم الدور الكبير الذي لعبته المرأة في ثورات ربيع الشرق الأوسط إلا أنه لم يتم منحها أي دور سياسي أو اجتماعي أو الاعتراف بما قدمته من تضحيات وإسهامات في هذه الثورات فضلا عن أن تضحيات المرأة لا تقف عند هذه الثورات ولم تبدأ معها بل هي ممتدة على امتداد التاريخ ،وحسبنا الإشارة –على سبيل المثال– إلى المناضلة الجزائرية جميلة بو حيرد التي قاومت الاستعمار وشاركت في المقاومة وتحملت التعذيب وضحت بحياتها من أجل حلم راود الكثيرات غيرها من أبناء وطنها وبناته وهو الحرية ،فدور المرأة وحضورها عبرالتاريخ يتمظهر من خلال سيدات عظيمات ورائدات تولين مقاليد الحكم ومنهن من قدن الجيوش، والأمثلة كثيرة ،فهناك الملكة حتشبسوت وكيلو باترا وشجرة الدر...

فليس عن عبث القول الدارج أن "وراء كل رجل عظيم امرأة " إذ هناك دوما سيدات في عصرنا وقفن وراء نجاح الرجل سواء كان زوجا أم ابنا ... ورغم كل ما قدمنه عبر التاريخ وحتى الآن إلا أن المجتمع الذكوري يأبى إلا أن يقف أمام مطالبتهن بحقوقهن سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

الأدهى من ذلك بعض المجتمعات القبلية في ربوعنا لا تعترف للنساء حتى بذمة مالية مستقلة عن أزواجهن ولا تعترف بحق المرأة في الميراث المقرر شرعا بالقرآن ناهيك عن القوانين المدنية وذلك بسبب النظرة المتخلفة للمرأة كونها ستتزوج وتذهب لبيت رجل غريب .فيجب والحال هذه وفق هذا المنطق الظلامي السخيف ألا تأخذ من مال أهلها لتعطي هذا الرجل الغريب بل يجب أن يبقى المال محصورا بالذكور من الأسرة فقط وقصره عليهم دون النساء وقس على ذلك ،فشر بلية التخلف ما يضحك .

النهوض بالمرأة بما يكفل لها حقوقها ويعرفها بواجباتها لتحقيق هدف أسمى هو تحرير المرأة وتمكينها ومساواتها بالرجل ولطالما عقدت ندوات ونظمت مؤتمرات وحلقات بحث من أجل هذا الهدف غايتها مصلحة المرأة وتحريرها ورفع الظلم عنها والاستفادة من طاقات المجتمع النسوية المعطلة. هذه الحقوق والواجبات مرتبطة بطبيعة المرأة وفطرتها وخلقتها ، فوظيفة الرجل في الحياة تختلف عن المرأة. تبعا لاختلاف طاقات الرجل عن طاقات المرأة ، وليس معنى ذلك أن المرأة لا تمتلك طاقات أو مهارات، بل على العكس من ذلك تماما إذ لديها طاقات ومهارات في مجالات شتى لا يجاريها فيها الرجل ،فوضع المرأة المزري في المجتمعات العربية هو المثال الأفصح على القهرالاجتماعي بكل أوجهه وعجزها يعتبر أوضح تعبيرعن شعور العجز والقصور وعقد النقص والعار التي يعانيها أفراد المجتمع في أنظمتنا العربية مما يرتبط كل الارتباط بقهرالمرأة العربية المضاعف والمركب : اجتماعي–اقتصادي – سياسي – ديني .

على المرأة في مجتمعاتنا أن تناضل في سبيل بلوغ أحلامها وطموحاتها التي لم ولن تتحقق طالما بقيت أسيرة دوامات التربية التلقينية البالية والتقاليد والعادات الموروثة وأفكارالرجل الشرقي المنغلقة وقد لا تتوافق أحلامها وطموحاتها مع محددات المجتمع الذي تعيش فيه ،ففي ظل مجتمع ذكوري كمجتمعنا العربي الإسلامي يمكن التحدث عن أي حق إلا حق المرأة الذي هو تابو لا يجوز المساس به مما حدا بكثير من النساء في ربوعنا إلى أن لا يرين أنفسهن إلا كما يراهن الرجل وفق منظوره الأناني القاصر في استلاب فاضح لذواتهن وكينونتهن رغم كل التقدم والتطور من حولنا .

ومن هنا نقول إن المرأة في اجتماعاتنا تمارس ضدها والحال هذه كافة أشكال الاضطهاد المنظم وبخاصة الاضطهاد الفكري المنتشر بشكل أوسع في المجتمعات المنغلقة في عالمنا العربي ذات الثقافة الشمولية والمتجسد في ممارسة العنف والقسر ضد النساء بمصادرة حقهن في التعبير وإبداء الرأي وخاصة ضد المثقفات الناشطات منهن صاحبات الرأي المتعلمات في الخارج حتى لا يؤثرن على غيرهن من النساء الأخريات في المجتمع وحتى تبقى سيطرة الرجل على المرأة وحرمانها من كافة الحقوق التي أقرتها الأديان والقوانين الوضعية ،وهذا الاضطهاد الفكري تكون له في الغالب انعكاسات نفسية سلبية عليهن قد يصبهن بالاكتئاب والإحباط النفسي ويفقدهن كنخب نسوية مستنيرة الطموح والحلم والمثابرة على طريق تحرير بنات جنسهن .

ولأننا نعيش في عالمنا العربي في ظل مجتمعات ذكورية مأزومة ، التحكم فيها للرجل في كل شيء وخاصة في السياسة ،فمن غير المتصور أن يسمح للنساء بتكوين حزب سياسي يطالب بحقوق المرأة مما تمس الحاجة إليه حتى في الدول التي اعترفت بحقوقها في الترشح للمجالس النيابية كما حدث في العراق وغيره من البلدان العربية ، فلو أنشئت مثل هذه الأحزاب النسائية ربما تحقق ماعجزت عنه منظمات المجتمع المدني عامة سواء النسائية أو غيرها لأنها ستكون أحزاب ذات طابع سياسي واجتماعي في نفس الوقت لها وسائلها الأمضى في الضغط للمطالبة بحقوق المرأة المسلوبة وتكون أكثر ارتباطا بواقع قضية مساواة المرأة مع الرجل ورفع الغبن عنها .

من هنا تكمن ضرورة تفعيل دور الحركات النسائية المنافحة عن حقوق المرأة في الفترة القادمة حيث نعيش مخاض ربيع شعوب منطقتنا بعد طول استبداد وخاصة حقها في التعليم والعمل والاختيار والمشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب القيادية ومساواتها بالرجل وغيرها من الحقوق التي حرمت منها وحاول الرجال الاستئثار بها .

لا يكفي لتحقيق حرية المرأة توسع أفقي تحدثه بعض التشريعات في الدول التي تسمى متقدمة كحق انتخاب المرأة وترشحها ،لأن التغيير الذي يمكن أن يطلق حرية المرأة كاملة هو التغيير الذي يعيد تشكيل المجتمع عموديا لينتج نمطا من العلاقات التفاعلية السوية بين أفراد المجتمع عامة وبين الرجل والمرأة خاصة ينتفي في ظلها شعور الاغتراب بكل أنواعه في إطار مجتمع عادل وحر يحفظ كرامة كل منهما ويصون حرية كل منهما : الشخصية والجنسية بعيدا عن المساومة والضغط والقهر ولا يمكن وبأي حال اعتبار قضية المرأة قضية نسائية بحتة بل هي في المحصلة قضية تحررية تمس جوهر التطور الإنساني برمته نحو قيم إنسانية حضارية سامية.

×كاتبة وشاعرة عراقية
×كاتب كردي

تأخير اختيار مفوضية الانتخابات تهديد للديمقراطية

نقلت وسائل الإعلام تصريحا مهما لممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (مارتن كوبلر) جاء فيه " أن المزيد من التأخير في تعيين المفوضين الجدد، سيشكل تهديداً جدياً للعملية الديمقراطية في العراق " ، ولان هذا التصريح صادر من ممثل أعلى جهة دولية وهي الجهة التي لا اختلاف على حياديتها ودورها في رعاية وحماية الديمقراطية العراقية ، فإننا سنقف قليلا عند هذا التصريح وما يعنيه بالنسبة للراهن العراقي وبالتالي نحن نعتقد أن هذا التصريح يقدم الدلالات التالية :

□ باسم حبيب

نزاهة الانتخابات عماد الديمقراطية

إن العراق يواجه خطر فقدان ثقة المؤسسة الدولية ، هذه المؤسسة التي تشكل صمام أمان العراق لأننا نعلم أن العراق بدون دعم هذه المؤسسة غير قادر وحده على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، ويكفي أن نشير إلى الدور المهم الذي اضطلعت به بعثة (يونامي) وما قدمته من مساعدات قيمة للعراق كانت كفيلة بإخراجه من الكثير من الأزمات التي واجهته في السنوات السابقة ناهيك عما قدمته من نصح وإرشاد ساعد كثيرا على استقامة العملية الديمقراطية وعلى سلامة مسارها .

إن هناك سوء تقدير لوضع العراق الحالي والتهديدات التي تواجهه سواء من داخل المنظومة السياسية الحالية أو من القوى المعادية للوضع الجديد ناهيك عن سوء تقدير لردود الأفعال التي يمكن أن تقوم بها المنظمة الدولية أو الدول الأخرى الداعمة للعملية الديمقراطية في العراق ، وهي ردود أفعال يمكن أن تتسبب بفقدان العراق الدعم الدولي ، هذا الدعم الذي لا يمكن للعراق خسارته بدون أن يدفع لذلك ثمنا غاليا .

إن هناك تجاهلاً لأهمية المفوضية العامة للانتخابات التي تمثل وبحق صمام أمان الديمقراطية في العراق ، فأي تلاعب في هيكل المفوضية يؤدي إلى فقدانها لحياديتها ستكون له آثاره الخطرة على مستقبل الديمقراطية في العراق ، فالقوى السياسية التي تعتقد أنها ستستفيد من أي تلاعب في هيكل المفوضية هي في الحقيقة واهمة ولا تشعر بالمخاطر الجدية لهكذا عمل ، فمهما حققت هذه القوى من مكاسب ستكون هذه المكاسب مؤقتة ومحدودة الأثر ، فسرعان ما تأتي قوى أخرى لتحذو حذوها على هذا الطريق الذي سيوصل البلاد إلى متاهة جديدة بل وربما إلى نهاية مأساوية للعملية الديمقراطية ذاتها .

إن هناك من يعمل بالضد من المصلحة الوطنية سواء أدرك ذلك أم لا بغض النظر عن طبيعة هذا العمل أو دوافعه ، فالمصلحة الوطنية تتطلب ليس إخلاصا في العمل وتفانيا فيه وحسب بل وإدراكا للمسؤولية وفهما للضرورات ناهيك عن الوعي بالمخاطر والصعوبات لكي يتم التوجه نحو الأفعال السليمة والصحيحة ، وبما أن المصلحة الوطنية العليا للبلد تتطلب الابتعاد عن المصالح الخاصة والأهداف الضيقة والإسراع في انتخاب هيئة المفوضية على وفق معايير الكفاءة والإخلاص وبعيدا عن المحاصصة والمحسوبية فإن المطلوب الإسراع في القيام بذلك حتى لا تتوجه دفة العملية السياسية بعيدا عن شاطئ الأمان الذي ينشده الجميع .

إذن لنكن واعين بشأن ما يجب أن نفعله من اجل صالح بلدنا لأن الديمقراطية التي تحققت في العراق ثمينة جدا ولا يجب التفريط بها بسهولة

اختفاء (ذو الفقار) في اسطنبول

□أ.د.قاسم حسين صالح

الملاحظة بسيطة للغاية هي أنني حين زرت اسطنبول عام ١٩٧٨ كان السيف (ذو الفقار) موضوعا في قاعة سيوف النبي والخلفاء الراشدين في متحف الآثار الإسلامية.وقيل لي إنه أخرج في عام (٢٠١٠) من تلك القاعة ووضع بآخر قاعة،وفي زيارتي له في تموز هذا العام (٢٠١٢)..اختفى ذو الفقار من المتحف.

ومع بساطة الملاحظة التي لا تعني شيئا لمن يمتلك وعيا حضاريا،فان لها دلالاتها السياسية والطائفية والسيكولوجية في سياقين: ما يجري من أحداث،ولأن متحف الآثار الإسلامية يزوره سنويا ما يزيد على مليوني سائح من أنحاء العالم بوصفه الأفخم والأضخم بالعالم الإسلامي.

والتساؤل: هل تم رفع السيف من قبل إدارة المتحف أم أنها تلقت أمرا من وزارة السياحة أم كانت بموافقة اردوغان،أو من سبقه في الرئاسة، على اقتراح قدّم له من أحد مستشاريه؟

ومع أن (ذو الفقار) المتكون من نصلين طويلين منفرجين هو أحد سيوف النبي محمد فإنه ارتبط باسم الإمام علي.وأرجح الروايات تفيد،أن سيف علي انكسر في معركة أحد فأعطاه النبي "ذا الفقار" ليواصل المعركة. ولأنه أظهر شجاعة فائقة في الحرب وكان حينها فتيا فقد أطلق عليه مقولة (لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار).

وبالمناسبة،فإن الطمع كان السبب في خسارة المسلمين معركة أحد.فلو أن عبد الرحمن بن عوف الذي كان يقود كتيبة الحماية ما ترك سفح الجبل وهرع ليجمع الغنائم حين تراجع المشركون..لما انتهز الفرصة بذكاء خالد بن الوليد وحصل ما حصل.وكان لسيف ذي الفقار وسيوف صحابة آخرين الفضل في حماية النبي من مقاتلين شرسين.

ومع أن سيفا آخر لعلي" البتّار.. أحد سيوف النبي أيضا" موجود مع سيف الخليفة عثمان بخانة واحدة في القاعة التي تضم سيوف النبي والخلفاء الراشدين،فإن الاحتمال المرجّح لرفع "ذي الفقار" من المتحف كان بأمر من جهة عليا،وإن لهذا الإجراء أرثا سيكولوجيا ينبهني إليه تصريحان حديثان منسوبان لاردوغان،حمّل في الأول مسؤولية انهيار الدولة العثمانية إلى (الثورة العربية الكبرى)لتعاون قادتها مع البريطانيين والفرنسيين في دحر الجيش العثماني ،مع أن الأمبروطورية العثمانية انهارت من داخلها،فيما أشار في الثاني متباهيا بأنه حفيد السلاجقة والعثمانيين. والمعروف أن السلاجقة سلالة تركية حكمت أفغانستان،إيران،سوريا،العراق،الجزيرة العربية.. وأنها دخلت الإسلام في عهد زعيمها سلجوق سنة ٩٦٠ ميلادية،وأن مقاليد الأمور في عصر نفوذهم حين صاروا أحد أقوى دول المشرق، كانت بيدهم ولم يُبقوا للخليفة العباسي سوى المظاهر الشكلية..فيما كانت الإمبراطورية العثمانية التي أسسها عثمان الأول واستمرت ٦٠٠ سنة أقوى إمبراطوريات زمانها..ما يعني سيكولوجياً استثارة دوافع السيطرة في الشخصية التركية التي تمتاز بـ (تضخم الأنا) وتعشق الأبهة والفخفخة والسلطنة،واستعادة النفس الطائفي الذي شنته في حروب كان أحد أسبابها مذهبيا،مع أن هذا (الوعي الطائفي)لا يخدم تركيا التي يريد اردوغان إدخالها في الاتحاد الأوروبي.

من جانب آخر،شكّل اردوغان في السنوات الخمس الأخيرة ظاهرة فريدة من نوعها بأن وفّق بين الدين والسياسة في أنموذج ديمقراطي استثنائي وجمع بين أضداد في توليفة جاءت على نحو فريد،وأنه يتمتع بذكاء اقتصادي وشخصية كارزمية ،لدرجة أن إحدى أمنيات العرب في ربيع ثوراتهم كانت أن يأتوا بحاكم عربي على غرار اردوغان..من أجل فضائله انه ليس فاسدا!

هذا يجعلك تستبعد أن يكون تفكير سلطته أو من سبقتها بهذه السطحية. لكن (السيكولوجيا) تنبّهنا إلى أن السلطة في أوقات الصراع يتحكّم بها التعصب القومي في ثلاث حالات: وجود خطر خارجي، أو استرداد حق مغتصب، أو ردّ اعتبار..لاسيما السلطة التركية التي تحرص الآن عبر ساستها ومسلسلاتها التلفازية على أن تذكّر العالم بأنهم قوة عظمى،وأنهم يستعيدون الآن تلك العظمة.

هل بالغنا في الموضوع ونذهبنا به بعيدا؟ ربما..لكن حقيقة العرب والمسلمين أنهم ينشغلون بالماضي ويوظفون أسوئه و"توافهه"في إذكاء حاضر نفوس مأزومة ،ولأننا على يقين من دلالاته بخصوص منطقة تعيش الآن مرحلة..انعدام اليقين!